

غرفة تجارة عمان  
إدارة الدراسات والتدريب  
وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

تقرير بشأن

تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج

إعداد  
مأمون صيدم

نيسان 2007

## المحتويات

- مقدمه
- العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على تدفق تحويلات العاملين0
- القوى العاملة الاردنية المهاجرة .
- اوجه استثمارات حوالات العاملين في الخارج في الاقتصاد الاردني0
- اثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات من العملات الاجنبية
- الخلاصة .

## تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج

### مقدمه

تُعرف تحويلات العاملين في الخارج "Workers Remittances" بأنها ذلك الجزء من دخول العاملين من ابناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول الى موطنهم الاصلي، فهي تمثل جزءاً مهماً جداً من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة .

وتعتبر تحويلات العاملين في الخارج أحد أهم مصادر الايرادات من العملات الاجنبية ، خاصة وان معظم الدول النامية التي تصدر العمالة تعاني من نقص في رؤوس الاموال ، مما يشكل عقبة اساسية امام دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها. فالتحويلات المالية الخارجية لا تدعم ندرة الايرادات من العملات الاجنبية فحسب ، بل توفر مصدرا مهما للدخارات الاضافية وتكوين رأس المال .

ويعتبر موضوع تحويلات العاملين في الخارج من أهم المواضيع التي ترتبط بهجرة العمال ، ويعود ذلك الاهتمام الى تزايد التحويلات بمبالغ ضخمة اثرت على موازين مدفوعات مجموعه كبيرة من دول العالم ، حيث يسعى كثير من الدول المصدرة للعمالة الى ضمان استمرار تدفق تحويلات العاملين وزيادتها.

ولقد بدأ الأردن منذ اوائل السبعينيات من القرن الماضي باحتلال مركز متنام في تصدير الكفاءات، الامر الذي ترك اثارا كبيرة على عملية التنمية الاقتصادية ، وادى الى تدفق العمال الاجانب للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الأردن ، وقد نجم عن هجرة الكفاءات الى الخارج زيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بصورة اصبحت معها تلك الحوالات من اهم روافد التنمية.

ويرتبط موضوع تحويلات العاملين في الخارج بهجرة الايدي العاملة ، حيث يعتبر الاردن من الدول المهمة في تزويد الدول العربية بالايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة وبالتحديد الدول النفطية، حيث يتميز معظمها بالكفاءة والخبرة العالية، اذا ما تمت مقارنتها بقوة العمل العربية والاسيوية الاخرى .

## العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على تدفق تحويلات العاملين

تتأثر تحويلات العاملين بمجموعه من العوامل الداخلية والخارجية التي تلعب دورا مهما في تدفقها ، وفيما يلي اهمها :

### اولا : العوامل الخارجية :

- **الازدهار والرفاه الاقتصادي :** تتأثر الحوالات ايجاباً او سلباً بالوضع الاقتصادي للدول التي تستضيف المهاجرين ، حيث ان الرفاه والازدهار الاقتصادي يعتبر من العوامل المشجعه على ازدياد تدفق حوالات العاملين في الخارج ، فازدهار قطاع النفط في الدول العربية لعب دورا رئيسا في النهوض بعمليات التنمية فيها، وانعكس ذلك على الايدي العاملة اللازمة لدفع عجلة نموها من جهه ، وزيادة مداخيل اولئك العمال وحوالاتهم لبلدانهم من جهه اخرى .
- **التضخم :** يمثل التضخم في الدول المضيفة للعماله احد العوامل المهمه في التأثير على تدفق حوالات العاملين في الخارج ، فالتضخم الخارجي من شأنه التقليل من تحويلات العاملين في الخارج ، لان العمال ينفقون جزء من مدخراتهم ودخولهم على السلع الاستهلاكية .
- **البنية التحتية والاقتصادية للدول المستقبلية للعماله :** فاذا كانت البنية التحتية وقوانين الاستثمار تشجع على الاستثمار الداخلي فيها ، فان ذلك يؤدي الى التقليل من تدفق الحوالات بسبب استغلال جزء من الحوالات للاستثمار في ذلك السوق .
- **السياسات المالية :** تلعب السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص دورا مؤثرا في تدفق حوالات العاملين في الخارج ، حيث ان تقدم وتطور السياسة المالية والسوق المالي يؤدي الى التقليل من تدفق الحوالات بسبب توجه جزء من تلك الحوالات للاستثمار في ذلك السوق ، واذا كانت السياسة المالية التي تتبعها الدولة متشددة وتفرض قيوداً على اجراءات تحويل العمال للخارج ، فان من شان ذلك ان ينعكس سلبا على حجم التحويلات .

## ثانيا : العوامل الداخلية :

- **التضخم :** فمعدلات التضخم المرتفعة تشجع على ازدياد تدفقات العاملين في الخارج لان التضخم بحاجة الى المزيد من السيولة لمواجهة ارتفاع الاسعار .
- **استقرار اوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وارتفاع الاجور :** حيث ان من شان قوانين العمل والعمال المتطورة وقانون الضمان الاجتماعي وحركة السوق النشطة في استيعاب الداخلين الجدد الى السوق، عدم التشجيع على الهجرة الخارجية بل تشجع على عودة المغتربين الى وطنهم .
- **الازدهار الاقتصادي والمناخ الاستثماري الملائم ومدى تقدم السوق المالي المحلي واجراءات التحويل والسياسات المختلفة التي تدعم تدفق التحويلات .**

اضافة الى ما تقدم ، فان هنالك مجموعه من العوامل الاقل اهمية التي تؤثر بشكل غير مباشر على حوالات العاملين في الخارج ، مثل العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية 000 الخ .

## القوى العاملة الاردنية المهاجرة :

تعتبر القوى العاملة الاردنية من الثروات الرئيسة للبلاد ، فبالاضافة الى الدور الانتاجي الذي تقوم به في مختلف القطاعات الاقتصادية ، فانها تعتبر ايضاً مصدر اساسي في رفد الاقتصاد الاردني نتيجة لتدفق الحوالات المالية التي اصبحت من أهم مصادر دخل العملات الاجنبية في البلاد .

ويتسم سوق العمل الاردني بمجموعه من الخصائص التي تميزه عن غيره من الاسواق في المنطقة ، حيث انه سوق واسع لتبادل العماله في أن واحد ، فهو يصدر قوى عاملة ذات تعليم وتأهيل عالي ، ويستورد قوى عاملة للقطاعات التي لا يقبل عليها الاردنيون.

وتشير النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 الى ان عدد سكان المملكة الاردنية يقدر بحوالي (5.350) مليون نسمة حتى نهاية العام 2004، وتقدر حجم القوى العاملة الاردنية لعام 2005 بحوالي (1.2) مليون عامل وعامله .

أما عدد الاردنيين العاملين في الخارج فيقدر بنحو (350) الف شخص، يعمل غالبيتهم في دول الخليج العربي ، ويبلغ مجموع ما يتقاضونه من رواتب نحو (2) مليار دولار، أي ما يقارب خمس الناتج المحلي الاجمالي الاردني .

وتبين مصادر مجلس التعاون الخليجي العربي ، ان القوى العاملة الاردنية تأتي في المرتبة الثانية من حيث المهارة بين الوافدين من الدول العربية ، ويقدر عدد العاملين من مختلف الجنسيات في دول الخليج العربي ما يقارب (12.3) مليون عامل ، موزعين على (3.5) مليون عربي ، (3.2) مليون هندي ، (1.7) مليون باكستاني ، (820) الف بنغالي ، (730) الف فلبيني ، (750) الف سريلانكي (250) الف اندونيسي ، ويشكل الاردنيون منهم ما نسبته (4%) .

وحسب تقارير المستشارين العماليين الاردنيين العاملين في دول الخليج العربي ، فإن المجموع التراكمي لعدد العماله الاردنية حتى نهاية عام 2006 يبلغ ما مجموعه (122041) عامل .

والجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للعماله الاردنيه في دول الخليج العربي :

### جدول رقم (1) توزيع العماله الاردنيه في دول الخليج العربي

النسبه المئويه %	عدد العماله الاردنيه	الدوله
49.5	60357	السعوديه
25.5	31215	الامارات العربيه المتحده
13.5	16467	الكويت
7.7	9500	قطر
2.3	2902	عُمان
1.3	1600	البحرين
<b>100</b>	<b>122041</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مديره التعاون الدولي / وزارة العمل

يبين الجدول اعلاه ان العماله الاردنيه في كل من المملكة العربيه السعوديه والامارات العربيه المتحده تستحوذ على ما نسبته (75%) من مجموع الايدي العامله في دول الخليج العربي ، حيث بلغ مجموع الايدي العامله الاردنيه في السعوديه (60357) عامل وبنسبه (49.5%) أي النصف تقريبا ، تليها دولة الامارات العربيه المتحده بمجموع (31215) عامل وبنسبه (25.5%)، ثم الكويت بنسبه (13.5%).

وتختلف الاراء حول هجرة الايدي العامله الى الخارج ، حيث اعتبرها البعض عملا محفزا لاداء الاقتصاد الاردني عبر التحويلات من العملات الاجنبية التي تساهم في ايراد ميزان المدفوعات ، ومساهمتها في بناء العمليه الاقتصادية في الدوله المضيفه لها واعطاء صوره ايجابية عنها ، في حين يرى البعض الاخر انها تؤدي الى خسائر جسيمة على الاقتصاد الوطني نتيجة الى عدم مساهمة هذه الكفاءات والخبرات في القطاعات الاقتصادية المحليه، وايأ تكن هذه الاختلافات في وجهات النظر حول هجرة الايدي العامله الاردنيه وما نتج عنها من تدفق الحوالات ، إلا انها ساهمت فعليا في رفق خزينه الدوله بالعملات الصعبة وزيادة القدره الادخاريه في المملكة ، مما ادى الى تنشيط حركة الاستثمارات داخل البلاد خاصه في مجال شراء الاراضي والابنيه السكنيه .

## اوجه استثمارات حوالات العاملين في الخارج في الاقتصاد الاردني

قبل الدخول في اوجه انفاق حوالات العاملين في الخارج واهميتها في تحفيز الاقتصاد الوطني ، لا بد من الاشارة الى ندرة الدراسات الميدانية والبحوث الاستقصائية من قبل بعض المؤسسات الرسمية ذات العلاقة مثل ( البنك المركزي ، دائرة الاحصاءات ، وزارة التخطيط) حول انماط انفاق حوالات العاملين ودورها في دعم القطاعات الاقتصادية ، مما يجعل عملية البحث في هذا الموضوع صعبة ونسبية بدرجة معينة .

لقد كان لتحويلات العاملين في الخارج دور مهم في تدعيم الاقتصاد الاردني ، حيث اسهمت في تقوية احتياطات المملكة من العملات الاجنبية، ودعمت ميزان المدفوعات، وحسنت مستويات معيشة المواطن الاردني . وبالرغم من الدور الذي لعبته هذه التحويلات ، الا انه لم يتم توظيفها بقطاعات اقتصادية انتاجية ذات قيمة مضافة عالية مثل الصناعة والزراعة والتصدير ، بل تركت للمغتربين ان يديروها بالصورة التي يرغبون بها .

ويمكن الحديث ، بصورة عامة عن اوجه انفاق الحوالات من خلال الادلة غير المباشرة ، حيث ان النمط السائد لاستخدامات دخول العاملين فيها يتجه نحو المشاريع الاقتصادية ذات الربحية السريعه والتي تتسم بسرعه استرداد راس المال مثل ( شراء اراضي ، المشروعات العقارية) ، خدمات السياحة والنقل ، وشركات الوساطة ، وغيرها ، او اشباع الحاجات الاستهلاكية والخدمات الشخصية وخدمات الاعمال .

ويمكن القول ، ان حوالات العاملين في الخارج تتجه اساسا نحو ما يلي :

- السلع الاستهلاكية ( السلع الغذائية والكسائية ) .
- السلع المعمرة ( الادوات الكهربائية ، الاثاث ، السيارات ) .
- خدمات الاعمال الشخصية والترفيهيه .
- الاراضي والعقارات .
- التعليم .
- العلاج .



ومما لا شك فيه ، ان الاثر الانمائي لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ظهر بصورة جلية في قطاع الابنية والاراضي اكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، حيث ان توجه كثير من حوالات الاردنيين الى هذا القطاع قد حقق فوائد اقتصادية عديدة للاقتصاد الاردني منها اسهامه في تنشيط قطاع الاسكان وخلق فرص العمل المرتبطة به.

ومن الطبيعي ان يؤدي تزايد الانفاق الاستهلاكي للسلع الكمالية كالسيارات والاثاث وشراء الاراضي والاقبال على المستوردات ، الى زيادة حدة الضغوط التضخمية وارتفاع مستويات الاسعار بمعدلات عالية ، حيث تمثل تحويلات الاردنيين العاملين في الدول النفطية عاملا اساسيا في تغذية التضخم المحلي ، فالتحويلات تعتبر من العناصر المؤثرة على عرض النقد من خلال تمكين الجهاز المصرفي على منح المزيد من الائتمان الذي بدوره يسهم في زيادة الطلب الكلي على المنتجات المحلية والمستوردة ، اذ ان حجم الطلب الاضافي على السلع والخدمات المدعومة بالقوة الشرائية الناجمة عن تحويلات العاملين في الخارج لا يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات في الاقتصاد الاردني ، ومثال ذلك ما يحصل في فصل الصيف عند عودة المغتربين التي تؤدي الى ارتفاع اسعار الاراضي والشقق السكنية والخدمات الترفيهية والسياحية والنقل وغيرها .

## اثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على ميزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات من العملات الاجنبية

تعتبر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج من بين اهم الموارد المالية التي توفر للمملكة جزء هاماً من العملات الاجنبية التي ترد اليها ، وتساهم بصورة متزايدة في استقرار الميزان التجاري ، وتأتي العملات الاجنبية في الاردن من المصادر التالية :

- عائدات الصادرات ( السلعية ) .
- تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج .
- عائدات الصادرات ( الخدمية ) .
- الاستثمارات الاجنبية
- المساعدات والمنح

يعتبر توفر العملات الاجنبية لدى الدول امراً اساسياً وهاماً في اقتصادياتها ، حيث كلما زادت ارصدها منها كلما تعاضت مقدرتها على تحسين مستوى حياها شعوبها بتوفير ما تحتاجه من سلع ومستوردات كمالية واساسية ، وكلما اعتبر هذا مؤشراً ايجابياً على ادارتها لشؤونها الاقتصادية وسياساتها المالية والنقدية مما يشجع العالم على التعامل معها تجارةً واستثماراً .

ان وجود احتياطيات مريحة من العملات الاجنبية يدعم قدرة البنك المركزي في الدفاع عن سعر صرف الدينار ، فمن خلال الاحتياطيات المتراكمة لديه يستطيع ان يزود السوق بحاجته من هذه العملات وبالسعر المستقر ، وأن يبيع العملات الاجنبية للبنوك، والتي تبيعها بدورها الى السوق ( شركات وتجار ) ، وبالتالي يستطيع أطراف السوق ( المصدر / المستورد ) شراء وبيع العملات الاجنبية بالوقت المناسب وهي متوفرة وبسعر مستقر ، فتكون النتيجة استقرار الطلب عليها ضمن الحدود المتوقعة .

ولا شك أن التحويلات قد لعبت دوراً بارزاً في الزيادة التي حققها احتياطي المملكة من العملات الصعبة، وذلك نظراً لتزايد اهميتها النسبية بالقياس الى المصادر الاخرى ، حيث اصبحت تحتل المرتبة الثانية في مصادر المملكة من العملات الاجنبية بعد عائدات الصادرات السلعية، وأدى ارتفاع اهميتها الى تراجع الاهمية النسبية لبند المساعدات ، هذا بالإضافة الى أهمية هذه التحويلات في ميزان المدفوعات ، حيث اسهمت الى جانب المساعدات والمنح في التقليل من لجوء الاردن الى الاقتراض الخارجي .

يبين الجدول التالي الارتفاع الذي طرأ على احتياطي المملكة من العملات الأجنبية عما بعد الآخر باستثناء عام 2005 حيث شهد تراجعاً طفيفاً .

**جدول رقم (2)**  
**تطور احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية**  
**للفترة (2006-2000)**

مليون دينار

السنة	احتياطيات البنك المركزي	نسبة النمو %	تغطيتها للمستوردات من السلع والخدمات (بالاشهر)
2000	1958.7	38.7%	6.4
2001	1828.1	-6.6%	6
2002	2477.7	35.5%	7.6
2003	3360.3	35.6%	9.1
2004	3420.3	1.7%	6.6
2005	3363.4	-1.6%	5.1
2006	4326.7	28.6%	

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفه

فقد ارتفعت احتياطيات البنك من العملات الأجنبية من (1828.1) مليون دينار عام 2001 ، الى (2477.7) مليون دينار عام 2002 بزيادة بلغت (649.6) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (35.5%) ، وارتفعت من (3360.3) مليون دينار عام 2003 الى (3420.3) مليون دينار عام 2004 .

وبالرغم من ان احتياطيات العام 2005 قد شهدت انخفاضا طفيفاً عن العام 2004 ، الا انها ارتفعت بشكل ملحوظ عام 2006 ، حيث بلغت ما مجموعه (4326.7) مليون دينار بزيادته قيمتها (963.3) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (28.6%) مقارنة مع العام 2005 والبالغه (3363.4) مليون دينار .

**وتجدر الإشارة الى ان توفر الاحتياطيات من العملات الأجنبية يعتبر عنصراً مهماً لدعم اقتصاديات الدولة، وذلك من حيث:**

- دعم سعر العملة وتثبيتته في مواجهه تقلبات الاسعار وانعكاس ذلك على المصدرين والمستوردين
- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العجز الجاري.
- خلق مناخ استثماري يسهم في جذب الرساميل الأجنبية ويحد من هروب رأس المال الوطني .

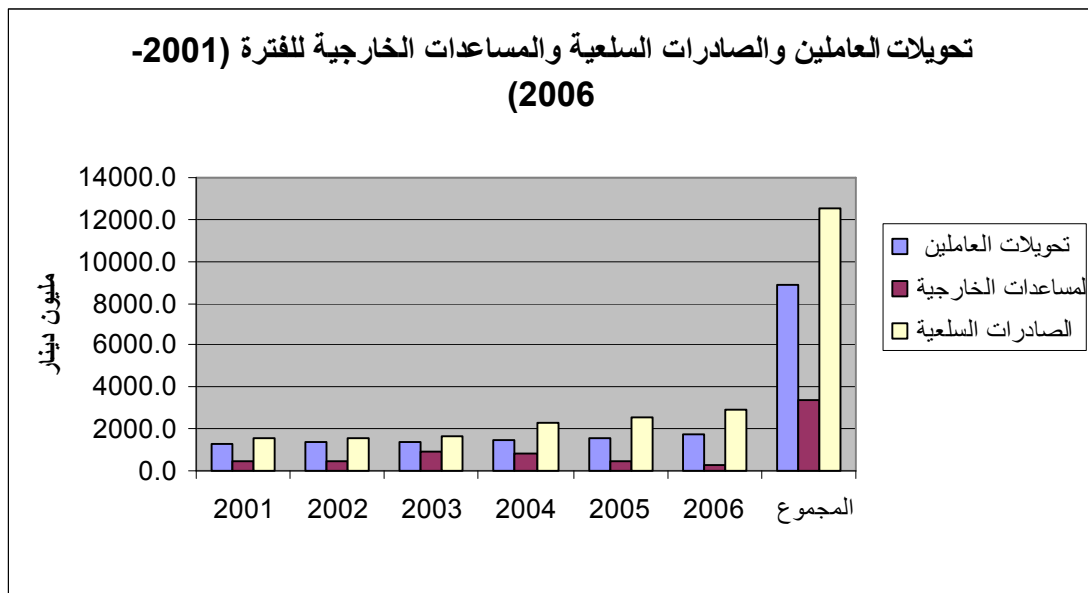
- توفير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث ان قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيرة ابرزها حجم الودائع المتوفرة لديها ، وحيث ان التحويلات اصبحت تشكل جزءا هاما من ودائع الجهاز المصرفي فانها بلا شك قد ساعدت على قيام البنوك التجارية في تمويل الفعاليات الاقتصادية .

### ميزان المدفوعات :

ينقسم ميزان المدفوعات الاردني الى قسمين أساسيين ، وهما الحساب الجاري ، والحساب الرأسمالي والمالي :

- **الحساب الجاري:** ويشمل البنود التالية ( الميزان التجاري، حساب الخدمات ، حساب الدخل ، التحويلات الجارية) ويتضمن بند التحويلات الجارية " حوالات العاملين" الذي يتضمن مجموع المبالغ التي يحولها الاردنيون العاملون في الخارج عن طريق الجهاز المصرفي والصرافين .

- **الحساب المالي والرأسمالي :** ويشمل ( التحويلات الرأسمالية ، الاستثمار المباشر، استثمار الحافظة، استثمارات اخرى ، الاصول الاحتياطية ) .



يبين الجدول التالي حجم ومعدل النمو السنوي لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج التي وردت عن طريق الجهاز المصرفي الاردني والصرافين خلال الفترة (2006-2001).

**جدول رقم (3)**  
**حجم ومعدل النمو السنوي لتحويلات**  
**الاردنيين العاملين في الخارج**  
**للفترة (2006-2001)**

مليون دينار

السنة	تحويلات العاملين	نسبة التغير %	الصادرات السلعية	المساعدات الخارجية
2001	1283.3	9.8%	1532.3	433.4
2002	1362.3	6.1%	1556.7	491.9
2003	1404.5	3%	1675	937.4
2004	1459.6	4%	2306.6	811.3
2005	1544.8	5.8%	2570.2	500.3
2006	1782.7	15.4%	2902.7	236
<b>المجموع</b>	<b>8837.2</b>		<b>12543.5</b>	<b>3410.3</b>

يبين الجدول التالي حجم ومعدل النمو السنوي لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج التي وردت عن طريق الجهاز المصرفي الاردني والصرافين خلال الفترة (2006-2001).

تظهر البيانات اعلاه اهمية تحويلات الاردنيين كاحد اهم موارد المملكة من العملات الصعبة ، ويبين الاتجاه الصعودي لهذه التحويلات عاما بعد الاخر واذا ما تمت مقارنتها مع بقية الموارد المالية الاخرى كالصادرات والمساعدات الخارجية والاستثمارات الاجنبية ،فانها اصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الصادرات السلعية .

وعليه فان اجمالي التحويلات التي دخلت الى الاردن خلال الفترة (2006-2001) بلغت ما مجموعه (8837.2) مليون دينار اردني ، وهو حجم ضخم من التمويل يمكن ان يعود بالفائدة القصوى على الاقتصاد الاردني اذا ما تمكن القائمون على الاقتصاد الاردني بتوجيه واداره هذا التمويل الهائل نحو القنوات الاقتصادية المنتجة.

وقد شهد عام 2006 ارتفاعا ملحوظا في اجمالي التحويلات ، حيث بلغت ما قيمته (1782.7) مليون دينار، مسجله بذلك ارتفاعا مقداره (237.9) مليون دينار أي ما نسبته (15.4%) مقابل (1544.8) مليون دينار عام 2005، ويتوقع تواصل هذه

التحويلات ارتفاعها خلال الاعوام القادمة مع تزايد اعداد العاملين في الخارج وخاصة في دول الخليج العربي من جهة ، وارتفاع اسعار النفط في دول الخليج العربي وانعكاس ذلك على دخول العاملين الاردنيين من جهة أخرى.

ويعزى ارتفاع حجم تحويلات العاملين في الخارج خلال العام 2006 الى ارتفاع اسعار النفط العالمية التي ترتب عليها نمو في انفاق حكومات بلدان الخليج العربي المصدرة للنفط ، مما زاد من حجم وقدرة المغتربين الاردنيين في هذه البلدان على تحويل الاموال لذويهم .

حيث ان ارتفاع اسعار النفط العالمية وتنامي اجور العاملين في دول الخليج العربي بفعل تنامي السيولة النقدية اضافة الى الرغبة في الحصول على اصول ( عقارات وارضيات ) لدى المغتربين شكلت حوافز لتنامي حجم التحويلات ، ويذكر ان الاردن يحتل المرتبة السادسة عالميا من بين اكثر الدول النامية المتلقية لحالات المغتربين ، حيث تتركز معظم التحويلات من بلدان العربية كالسعودية والامارات وقطر ، اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا .

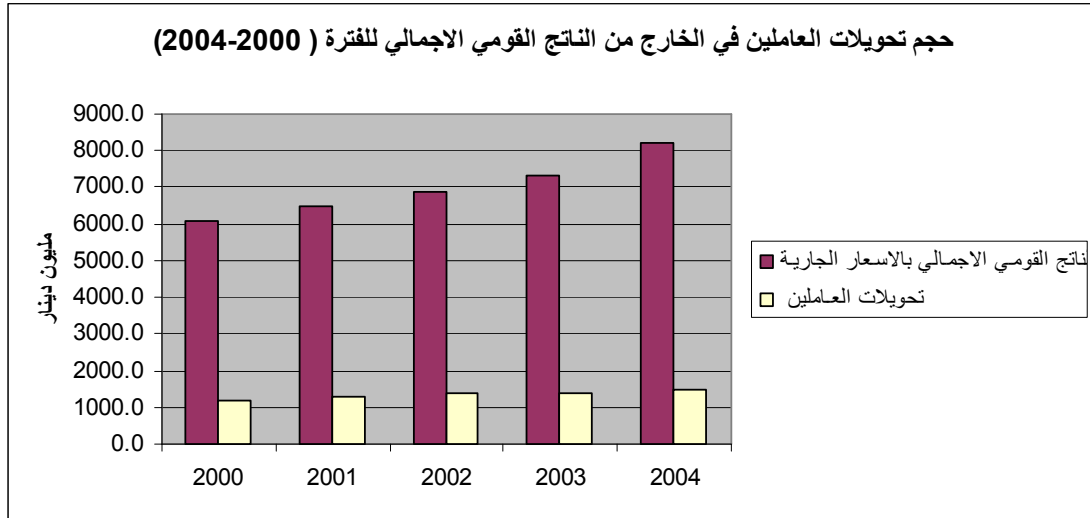
ومن الجدير بالذكر ، ان التحويلات الواردة عن طريق البنوك التجارية والصرافين والتي يتضمنها ميزان المدفوعات الاردني لا تعكس كامل التحويلات التي تتم من الخارج ، فهناك طرق اخرى تتم بها التحويلات ، مثل الحوالات البريدية ، والشيكات السياحية التي يصطحبها القادمون معهم من الخارج ، ثم الحوالات التي تأتي نقدا مع القادمين ، ومعظم هذه التحويلات لا تدخل في حسابات البنك المركزي .

#### جدول رقم (4) الاهمية النسبية لتحويلات العاملين من الناتج القومي الاجمالي للفترة (2004-2000)

مليون دينار

السنة	الناتج القومي الاجمالي (بالاسعار الجارية)	تحويلات العاملين بالخارج	نسبه تحويلات العاملين الى الناتج القومي الاجمالي
2000	6094.1	1168.2	19.1%
2001	6496.6	1283.3	19.7%
2002	6873.1	1362.3	19.8%
2003	7312.6	1404.5	19.2%
2004	8219	1459.6	17.7%

ويظهر الجدول رقم (3) اهمية التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي باعتبارها احد المكونات الرئيسة للناتج القومي الاجمالي ، حيث شكلت حوالي (19%) من الناتج القومي الاجمالي للفترة (2004-2000) واذما تم احتساب اثر التحويلات غير الرسمية التي تدخل البلاد عن طريق القنوات الاخرى التي ذكرناها سابقا تزداد الاهمية النسبية لهذه التحويلات وانعكاساتها الايجابية على الاقتصاد الوطني .



## الخلاصة:

ازاء ما تقدم ، فقد كان لتحويلات العاملين في الخارج العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الايجابية والسلبية ، فمن الناحية الايجابية ساهمت في تقوية احتياطات المملكة من العملات الصعبة ، ودعم ميزان المدفوعات ، وزيادة القدرات الادخارية في المملكة نتيجة لزيادة الدخول التي نشأت عنها ، اضافة الى تنشيط حركة الابنية والاراضي ، وحل جزء كبير من مشكلة السكن لدى المواطن الاردني ، أما من الجانب السلبي فقد اسهمت هذه التحويلات في ارتفاع نسبة التضخم الناجم عن المتاجرة بأسعار الاراضي والعقارات واستيراد السلع الكمالية ، اضافة الى هجرة الايدي العاملة الكفوة والمدربة التي يحتاجها السوق المحلي ، والتي يستعيز عنها بالعمالة الوافدة ، ولكن بشكل عام تبقى الآثار الايجابية تفوق السلبية بكثير.

وبالرغم من ازدياد الاهمية النسبية لتحويلات العاملين الاردنيين في الخارج من حيث مساهمتها في الدخل القومي الاجمالي خلال السنوات الأخيرة ، الا انه لم يتم توظيفها في قطاعات اقتصادية انتاجية كالصناعة والزراعة والتصدير ، وهي القطاعات التي من شأنها المساهمة في تحسين اداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة نموه ، مما يتطلب قيام الحكومة الاردنية بوضع الخطط والبرامج الهادفة الى زيادة تدفق التحويلات وتعظيم اثارها الإنمائية وتوجيهها الى قنوات الاستثمار الانتاجية التي تنسجم مع اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصا بعد ارتفاع حجم هذه التحويلات عاماً بعد الاخر وتفوقها على بند المساعدات والمنح ، كما ويتطلب ايضا من وزارة العمل اعداد الدراسات والابحاث وتوفير المعلومات والبيانات عن الايدي العاملة الاردنية العاملة في الخارج بهدف ادارتها وتوجيهها بالاتجاه الصحيح.



## المعوقات التي واجهت اعداد التقرير :

- ندرة الابحاث والدراسات المعده من قبل المؤسسات الرسمية المعنية كوزارتي التخطيط والعمل، والبنك المركزي الأردني، عن دور وأثر هذه التحويلات على الاقتصاد الوطني .
- ضعف المعلومات المتوفرة عن الايدي الاردنية العامله في الخارج وتوزيعها الجغرافي .

## المراجع :

- دراسة حول تحويلات العاملين في الخارج / البنك المركزي الاردني / دكتور علي قنديل شحادة.
- دراسة حول تحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على الاقتصاد الاردني / اسماعيل سعيد زغلول / البنك المركزي الاردني .
- النشرة الاحصائية الشهرية ، البنك المركزي الاردني ، اعداد مختلفة .
- دائرة الاحصاءات العامة .
- وزاره العمل.